

٢ - تقرر أن تعيد النظر، في موعد لا يتجاوز دورتها الثانية والخمسين، في الترتيبات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية البت فيما إذا كان من اللازم إبقاء المفوضية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

الجلسة العامة ٨٩

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٠٥/٤٧ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن أنشطة المفوضية^(١١٥)، كما نظرت في تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين^(١١٦)، وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلت به المفوضية السامية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢^(١١٧)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠٦/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تعيد تأكيد الطابع الإنساني المحض وغير السياسي للأشطة التي تضطلع بها المفوضية، والأهمية الأساسية لوظيفة الحماية الدولية التي تقوم بها المفوضية السامية والحاجة إلى تعاون الدول معها في الاضطلاع بهذه المسؤولية الأساسية والجوهرية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مائة وأربع عشرة دولة أصبحت الآن أطرافاً في اتفاقية عام ١٩٥١^(١١٨)، وأو بروتوكول عام ١٩٦٧^(١١٩) المتعلقين بمركز اللاجئين،

وإذ تحب بالدعم القيم الذي تقدمه الحكومات إلى المفوضية السامية للقيام بمهامها الإنسانية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عدد اللاجئين والمشردين، الذين تعنى بهم المفوضية السامية وكذلك الأشخاص الآخرين الذين يطلب من المفوضية تقديم المساعدة والحماية لهم، ما برح في ازدياد، ولا تزال حمايتهم معرضة لأخطار فادحة في حالات كثيرة، نتيجة لعدم قبولهم، وطردهم، وإعادةتهم القسرية، واحتجازهم دون مبرر، فضلاً عن الأخطار الأخرى التي تهدد أمنهم الجسدي وكرامتهم ورفاههم، وعدم احترام حرياتهم الأساسية وحقوقهم الإنسانية،

(١١٥) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٢ (A/47/12).

(١١٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٢ ألف (A/47/12/Add.1).

(١١٧) المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، اللجنة الثالثة، الجلسة ٣٤، والتصويب.

(١١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، العدد ٢٥٤٥.

(١١٩) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، العدد ٨٧٩١.

اللازم للتمكن من بلوغ أهداف ومقاصد خطة العمل المنسقة بلوغاً فعالاً وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والعائدين والمشردين في المنطقة؛

١٠ - تؤيد الاهتمام الخاص الذي توليه بلدان أمريكا الوسطى وبليز والمكسيك للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال من اللاجئين والعائدين والمشردين، وكذلك التدابير المتخذة لحماية وتحسين البيئة والمحافظة على القيم العرقية والثقافية؛

١١ - تقرر أن تقدم دعمها الكامل للإعلان الصادر عن الاجتماع الدولي الثاني للجنة المتابعة التابعة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى، المعقود في سان سلفادور في ٧ و٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢^(١١٢)، وللبلاتين الصادرين عن اجتماعي لجنة المتابعة المعقودين في ماناغوا في ٢٩ أيلول/سبتمبر و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛

١٢ - تؤيد مبادرة حكومات بلدان أمريكا الوسطى وبليز والمكسيك بتمديد عملية المؤتمر حتى أيار/مايو ١٩٩٤ في ضوء الاحتياجات الجديدة التي ظهرت في أعقاب التغيرات التي طرأت على المنطقة؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٩

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٠٤/٤٧ - إبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٠٨/٤٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، الذي قررت فيه أن تعيد النظر، في موعد لا يتجاوز دورتها السابعة والأربعين، في الترتيبات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغية البت فيما إذا كان من اللازم إبقاء المفوضية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى العمل الدولي المتضافر لصالح الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضية السامية،

وإذ تضع في اعتبارها العمل القيم الذي قامت به المفوضية في توفير الحماية الدولية والمساعدة المادية للاجئين والمشردين وكذلك في إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم،

وإذ تلاحظ مع بالغ التقدير الأسلوب الفعال الذي تناولت به المفوضية مختلف المهام الإنسانية الأساسية المنوطة بها،

١ - تقرر إبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ تدابير تعرض نظام اللجوء للخطر، ولا سيما عن طريق إعادة أو طرد اللاجئين بما يتعارض مع الحظر الأساسي لهاتين الممارستين، وتحت الدول على ضمان العمل بالإجراءات العادلة والكافية لتحديد مركز ملتمسي اللجوء، وعلى مواصلة معاملتهم معاملة إنسانية ومنح اللاجئين الحق في اللجوء؛

٥ - تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار المشاكل في بعض البلدان أو المناطق مما يعرض للخطر الشديد أمن اللاجئين أو رفاههم، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بالإعادة القسرية والطرده والاعتداء الجسدي والاحتجاز في ظروف غير مقبولة، وتطلب إلى الدول اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان احترام مبادئ حماية اللاجئين وكذلك معاملة ملتمسي اللجوء معاملة إنسانية وفقاً لقواعد حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛

٦ - تعترف مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئين^(١٢٠)، وتطلب إلى الدول والمفوضية السامية والأطراف الأخرى المعنية أن تتعاون في القضاء على جميع أشكال التمييز والاستغلال الجنسي والعنف ضد اللاجئين وطالبات اللجوء، وفي تعزيز مشاركتهن النشطة في القرارات التي تؤثر على حياتهن ومجتمعاتهن المحلية؛

٧ - ترحب بتعيين منسقة أقدم من أجل الأطفال اللاجئين، وتعيد تأكيد أهمية تعزيز التدابير لضمان حماية الأطفال اللاجئين ورفاههم، وخاصة القصر الذين لا يرافقهم أحد، وذلك بالتنسيق مع الدول والمنظمات الأخرى الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية؛

٨ - ترحب أيضاً باقتراح المفوضية السامية بتعيين منسق لشؤون البيئة يكون مسؤولاً عن وضع مبادئ توجيهية واتخاذ تدابير أخرى لإدماج الاعتبارات البيئية في برامج المفوضية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، نظراً للتأثير الذي تتركه الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضية السامية على البيئة؛

٩ - تعيد تأكيد أهمية التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين، بما في ذلك العودة الطوعية إلى الوطن والإدماج في بلد اللجوء والتوطين في بلدان ثالثة، حسب الاقتضاء، وتحت كل الدول والمنظمات ذات الصلة على دعم المفوضية السامية في جهودها للبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق الحل المفضل المتمثل في العودة الطوعية إلى الوطن؛

١٠ - تشدد بقوة على مسؤولية الدول، ولا سيما فيما يتصل ببلدان المنشأ، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية وتسهيل عودة

وإذ تنني على الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية السامية في سبيل تحسين حالة اللاجئين والأطفال الذين يمثلون أكثرية السكان اللاجئين، والذين يتعرضون في حالات كثيرة لظروف صعبة متنوعة تؤثر على حمايتهم الجسدية والقانونية، وعلى رفاههم نفسياً ومادياً،

وإذ تؤكد الحاجة إلى قيام الدول بمساعدة المفوضية السامية فيما تبذله من جهود لإيجاد حلول دائمة في الوقت المناسب لمشاكل اللاجئين، تقوم على نهج جديدة تأخذ في الاعتبار حجم وخصائص هذه المشاكل في الوقت الراهن كما تقوم على أساس احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمبادئ والشواغل المتعلقة بالحماية والمتفق عليها دولياً،

وإذ ترحب بالتزام المفوضية السامية، آخذة في الاعتبار ولايتها ومسؤولياتها، باستكشاف وتنفيذ أنشطة ترمي إلى الحيلولة دون نشوء ظروف تؤدي إلى تدفق موجات من اللاجئين، وكذلك بتعزيز التأهب لحالات الطوارئ وآليات الاستجابة والمتابعة المتضافرة لعمليات العودة الطوعية إلى الوطن،

وإذ تنني على الدول، ولا سيما أقلها نمواً، التي ما زالت تقبل دخول أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضية السامية إلى أراضيها، رغم حدة التحديات الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها، وإذ تؤكد على الحاجة إلى تقاسم العبء الذي تتحمله هذه الدول إلى أقصى حد ممكن عن طريق المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية المنحى، وعن طريق تعزيز الحلول الدائمة،

وإذ تنني على المفوضية السامية وموظفيها لتفانيهم في أداء مسؤولياتهم، وإذ تشيد على وجه الخصوص بالموظفين الذين ضحوا بأرواحهم أثناء تأدية واجباتهم،

١ - تؤكد من جديد بقوة الطبيعة الأساسية لوظيفة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي توفير الحماية الدولية، والحاجة إلى تعاون الدول مع المفوضية تعاوناً كاملاً في إنجاز هذه الوظيفة، وبصفة خاصة عن طريق الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة باللاجئين وتنفيذها على نحو تام وفعال؛

٢ - تدرك الحجم والتعقيد المتزايد لمشاكل اللاجئين الحالية، والخطر المائل في حدوث تدفق موجات أخرى من اللاجئين في بعض البلدان أو المناطق، والتحديات التي تواجه مسألة حماية اللاجئين؛

٣ - تؤكد الحاجة إلى استمرار إدراج المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين وملتمسي اللجوء وتدفق موجات المهاجرين الأخرى في جدول الأعمال السياسي الدولي بصورة ثابتة، وخاصة مسألة اتباع نهج موجهة نحو إيجاد الحلول لمعالجة هذه المشاكل المعاصرة وأسبابها؛

(١٢٠) انظر وثيقة اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة السامية

لشؤون اللاجئين، EC/SCP/67، المرفق.

١٨ - تعرب عن قلقها إزاء كراهية الأجانب والمواقف العنصرية لدى قطاعات من السكان في عدد من البلدان التي تستقبل اللاجئين وملتزمي اللجوء، مما يعرضهم لخطر كبير، وتطلب بالتالي إلى الدول وإلى المفوضية مواصلة العمل بنشاط لتعزيز تفهم أوسع في جميع المجتمعات الوطنية لمحنة اللاجئين وملتزمي اللجوء؛

١٩ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته المفوضية السامية في جهودها لتعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ وتشجعها على مواصلة العمل على نحو وثيق مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الهيئات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية، وذلك لضمان استجابة منسقة وفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة؛

٢٠ - تعرب عن بالغ القلق إزاء الظروف القائمة في عدد من البلدان أو المناطق، التي تعرّض للخطر الشديد توريد المساعدات الإنسانية وأمن موظفي المفوضية السامية وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة، وتشجب الخسائر الأخيرة في الأرواح بين الموظفين المشاركين في العمليات الإنسانية، وتطلب إلى الدول اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب، وكذلك ضمان أمن الموظفين الدوليين والمحليين الذين يضطرون بالأعمال الإنسانية في بلدانهم؛

٢١ - تعرب عن عميق التقدير للاستجابة الإنسانية السخية من جانب البلدان المستقبلية، وبصفة خاصة البلدان النامية التي لا تزال تقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين رغم مواردها المحدودة؛

٢٢ - تحث المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وفقاً لمبدأ التضامن الدولي وبروح تقاسم الأعباء، على الاستمرار في مساعدة البلدان المشار إليها في الفقرة ٢١ أعلاه والمفوضية السامية لتمكينها من مواجهة العبء الإضافي المتمثل في رعاية اللاجئين وملتزمي اللجوء؛

٢٣ - تطلب إلى جميع الحكومات والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في برامج المفوضية السامية، وأن تقدم، آخذة في الاعتبار الحاجة إلى زيادة تقاسم الأعباء بين المانحين، المساعدة إلى المفوضية السامية في تأمين الحصول على إيرادات إضافية في الوقت المناسب من المصادر الحكومية التقليدية، والحكومات الأخرى، والقطاع الخاص، لضمان تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضية السامية.

الجلسة العامة ٨٩

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

اللاجئين الطوعية إلى الوطن، وعودة مواطنيها الذين ليسوا لاجئين، وفقاً للممارسة الدولية؛

١١ - تلاحظ التحركات المنظمة الهامة للعودة الطوعية إلى الوطن التي حدثت في عام ١٩٩٢، وتطلب إلى جميع الدول والمنظمات ذات الصلة دعم المفوضية السامية لمواصلة وزيادة تعزيز جهودها الرامية إلى تعزيز الأوضاع المواتية للعودة الطوعية إلى الوطن بكرامة وأمان؛

١٢ - تحث المفوضية السامية على مواصلة جهودها لإشراك الوكالات الإنسانية الدولية والوطنية والحكومية الدولية، وكذلك الوكالات غير الحكومية، في مراحل التخطيط للعودة الطوعية إلى الوطن لضمان إكمال المساعدات الأساسية المتعلقة بإعادة الإدماج بمبادرات إنائية أوسع نطاقاً تركز على مناطق العودة؛

١٣ - تؤيد تعزيز الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لاستكشاف استراتيجيات للحماية والمساعدة تهدف إلى الحيلولة دون نشوء ظروف تؤدي إلى تدفق موجات اللاجئين وإلى معالجة أسبابها الجذرية، وتحثها على مواصلة هذه الجهود، وازعة في اعتبارها ولايتها ومبادئ الحماية الأساسية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية وضمن إطار مشترك بين الوكالات وحكومي دولي وغير حكومي، حسب الاقتضاء؛

١٤ - ترحب، في هذا السياق، بالجهود التي تبذلها المفوضية السامية، على أساس الطلبات المحددة من جانب الأمين العام أو الأجهزة الرئيسية المختصة في الأمم المتحدة وبموافقة الدولة المعنية، للاضطلاع بأنشطة لصالح المشردين في الداخل، آخذة في الاعتبار تكامل الولايات والخبرات للمنظمات الأخرى ذات الصلة؛

١٥ - تقرّ بأهمية تعزيز قانون اللاجئين بوصفه عنصراً من عناصر التأهب لحالات الطوارئ، وكذلك لتسهيل منع مشاكل اللاجئين وإيجاد حلول لها، وتطلب إلى المفوضية السامية أن تواصل تعزيز أنشطة مكتبها في مجال التدريب والترويج؛

١٦ - تندد بقوة بالتعصب العرقي، وغيره من أشكال التعصب، بوصفه أحد الأسباب الرئيسية لحركات النزوح الإجباري، وتحث الدول على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات؛

١٧ - تلاحظ الترابط بين الحالات التي تؤدي إلى تدفق موجات من اللاجئين وعدم احترام حقوق الإنسان، وتشجع المفوضية السامية على مواصلة جهودها لزيادة التعاون مع لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة والمنظمات ذات الصلة؛